

وقد أقر السيد المحافظ اختبار هذا الموقع للمشروع .  
وحيث إن نزع الملكية لتنقية العامة أو التحسين ينبع لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما أن تقرير صفة المنقية العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام المادة الأولى من القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية لتنقية العامة والاستيلاء على العقارات .  
وحيث إن الأمر يقتضي الاستعمال فقد تضمن مشروع القرار الاستيلاء على الأرض الازمة لهذا المشروع .  
لذلك تشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المراقب .  
يرجاه التفضل بالموافقة عليه وإصداره

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدي عاشور

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٩

بشأن احتيار مشروع إقامة مبني ووحدة صحية ريفية بقرية  
الخلافية مركز برجا محافظة سوهاج من أعمال المنقية العامة  
والاستيلاء على الأرض الازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لتنقية  
ال العامة أو التحسين ،

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بنزع الملكية لتنقية العامة والاستيلاء على العقارات ،

## قرار :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنقية العامة مشروع إقامة مبني ووحدة  
صحية ريفية بقرية الخلافية مركز برجا محافظة سوهاج .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض الازمة لإقامة  
هذا المبني والبالغ مساحتها ٨ فواريط و ٤ أسمم والملوكة للسيدين /  
مصطفى كمال محمد أحمد ، صبرى محمد أحمد مناصفة بينهما والموضع بيانها  
وموقعها وحدودها بالذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربى الآخرية ١٣٨٩ (أول يوليه ١٩٦٩)  
جمال عبد الناصر

## قرار :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنقية العامة مشروع إقامة مبني ووحدة  
صحية ريفية بقرية سلامون مركز طما محافظة سوهاج .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض الازمة لإقامة  
هذا المبني ومساحتها ٦ فواريط و ٢٠ سهمًا والملوكة للسيدين / محمود  
أحمد حسين ، أحمد تمام أحمد سعد مناصفة بينهما والموضع بيانها وموقعها  
وحدودها بالذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربى الآخرية ١٣٨٩ (٢٩ يوليه ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

## مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٦٩  
بشأن اعتبار مشروع إقامة مبني ووحدة صحية ريفية بقرية سلامون  
مركز طما محافظة سوهاج من أعمال المنقية العامة والاستيلاء  
على الأرض الازمة لها

رُؤى أن تنشأ في القرى التي تبعد عن المستشفيات المركزية أو الوحدات  
المجتمعية أو المجموعات الصحية وحدات صحية ريفية تكون فرصة إسعاف  
وعلاج سريع وغير مشقة لمواطني تلك القرى وذلك بهدف تقديم الخدمات  
الصحية في قطاع أرياف لذلك تقرر إنشاء وحدة صحية ريفية بقرية سلامون  
مركز طما محافظة سوهاج .

وقد وقع الاختيار على الأرض الازمة لإقامة هذه الوحدة بزمام الناحية  
المذكورة وتقع بحوض الزهرانية القبلية رقم ١١ ضمن القطعة رقم ٨٨ بمساحة  
٦ فواريط و ٢٠ سهمًا .

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحري : باقي القطعة رقم ٨٨ بحوضه بطول ٤٠ مترا .

الحد الشرقي : باقي القطعة رقم ٨٨ بحوضه بطول ٣٠ مترا .

الحد القبلي : باقي القطعة رقم ٨٨ بحوضه بطول ٤٠ مترا .

الحد الغربي : القطعتين رقمي ٦٦ و ٦٨ بحوضه بطول ٣٤ مترا .

وهذه القطعة بملك كل من :

السيد / محمود أحمد حسين ، السيد / أحمد تمام أحمد سعد وقد تبرعا بمساحة  
الموقع مناصفة بينهما .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٩

بيان اعتبار مشروع إقامة مبني الوحيدة الصحية الريفية  
بقرية أولاد يحيى الحاج مرکز أولاد طوق شرق  
محافظة سوهاج من أعمال المنفعة العامة  
والاستلاء على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية العقارات للنفعة  
ال العامة أو التحسين :

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بترعى الملكية للنفعة العامة والاستلاء على العقارات :

**قرر :**

**مادة ١** — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبني وحدة  
صحية ريفية بقرية أولاد يحيى الحاج مرکز أولاد طوق شرق محافظة  
سوهاج.

**مادة ٢** — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة  
هذا المبني ومساحتها ٩ فوار بيط و ٤ أسمم والملوكة للسيدين محمد أحمد  
مصطفى، محمد عل مصطفى معاشرة بينهما والموشح بيانها وموقعها وحدودها  
بالذكرة والرسم المرافقين.

**مادة ٣** — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر به باشارة الجمهورية في ١٦ ربى الآخرة ١٣٨٩ (أول يوليه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

**مذكرة إيضاحية**

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٩

بيان اعتبار مشروع إقامة مبني الوحيدة الصحية الريفية  
بقرية أولاد يحيى الحاج مرکز أولاد طوق شرق  
محافظة سوهاج من أعمال المنفعة العامة والاستلاء  
على الأرض اللازمة لها

رؤى أن تنشأ في القرى التي تبعد عن المستشفيات المركزية أو الوحدات  
الصحية أو المجموعات الصحية ووحدات صحية ريفية تكون فرصة إسعاف  
وعلاج سريع وبنفس مسافة مواطنى تلك القرى وذلك بهدف تقديم الخدمات  
الصحية في قطاع الريف. لذلك تقرر إنشاء وحدة صحية ريفية في قرية  
أولاد يحيى الحاج مرکز أولاد طوق شرق محافظة سوهاج.

**مذكرة إيضاحية**

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٦٢  
لسنة ١٩٦٩ بشأن اعتبار مشروع إقامة مبني وحدة صحية  
ريفية بقرية الخلافية مركز برجا محافظة سوهاج  
من أعمال المنفعة العامة والاستلاء على الأرض اللازمة لها  
رؤى أن تنشىء في القرى التي تبعد عن المستشفيات المركزية أو الوحدات  
الصحية أو المجموعات الصحية ووحدات صحية ريفية لتكون فرصة  
إسعاف وعلاج سريع وبنفس مسافة مواطنى تلك القرى ذلك بهدف تقديم  
الخدمات الصحية في قطاع الريف. لذلك تقرر إنشاء وحدة صحية ريفية  
في قرية الخلافية مركز برجا محافظة سوهاج.

وقد وقع اختيار على الأرض اللازمة لإقامة هذه الوحدة بزمام ناحية الخلافية  
بحوش الجنان نمرة ٣٧ ضمن القطعة رقم ١٥ بمسطح ٨٠ فار بيط و ١٤ سهما  
على أن يراعى عند الإنشاء ترك مسافة عشرة عشرة أمتر بطول الحد الشرقي لاتفاق  
عليه مبانى ثابتة كقليل مصلحة الطرق.

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحري : القطعة رقم ١٤ بمحوه بطول ٣٠ متراً.

الحد الشرقي : باقى القطعة رقم ١٥ بمحوه بطول ٥٠ متراً.

الحد القبلي : باقى القطعة رقم ١٥ بمحوه بطول ٣٠ متراً.

الحد الغربي : باقى القطعة رقم ١٥ بمحوه بطول ٥٠ متراً.

وهذه القطعة بملك كل من السيدين / مصطفى كمال محمد برعي ،  
وصبرى محمد أحمد برعي وقد تبرعا بمسطح الموقع معاشرة بينهما .

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع لمشروع .

وحيث إن نزع الملكية للنفعة العامة أو التحسين يخضع لأحكام القانون  
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . كما أن تقرير صفة المنفعة العامة يكون بقرار من  
رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢  
لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بترعى الملكية للنفعة  
ال العامة والاستلاء على العقارات .

وحيث إن الأرض يقتضي الاستعمال فقد تضمن مشروع القرار  
الاستلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تشرف وزارة الإدارة المحلية — بعرض مشروع القرار المرافق .  
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور